

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/340
19 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل السياسات القطاعية: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

تقرير الأمين العام

المحتويات

| الصفحة | القرارات | |
|--------|----------|--|
| ٤ | ٣ - ١ | مقدمة |
| ٥ | ٧١ - ٤ | الجزء الأول - التنمية الصناعية: اتجاهاتها وأهميتها وتحدياتها |
| ٥ | ١٦ - ٤ | أولاً - أداء البلدان النامية في الميدان الصناعي |
| ٥ | ٧ - ٤ | ألف - الاتجاهات العامة |
| ٩ | ١٦ - ٨ | باء - الاتجاهات الإقليمية |
| ١٢ | ٢٤ - ١٧ | ثانياً - الأهمية المستمرة للصناعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية |
| ١٤ | ٣١ - ٢٥ | ثالثاً - جدول أعمال للتعاون الدولي في مجال التنمية الصناعية .. |
| ١٤ | ٢٢ - ٢٦ | ألف - توفير فرص العمل والقضاء على الفقر |
| ١٥ | ٢٨ | باء - الاستدامة البيئية |
| ١٥ | ٤٩ | جيم - تنمية القطاع الخاص |
| ١٥ | ٣١ - ٣٠ | دال - القدرة على التنافس في الميدان الصناعي من أجل إصلاح التفاوتات الدولية في مجال التنمية |

.A/51/150 *.

.../...

151096 111096 091096 96-23592



المحتويات (تابع)

| <u>الصفحة</u> | <u>الفقرات</u> |
|---------------|---|
| | الجزء الثاني - دور اليونيدو في التعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية |
| ١٧ | ٤٠ - ٣٢ |
| | رابعا - الإصلاحات البرنامجية والإدارية في اليونيدو |
| ١٧ | ٤٠ - ٣٢ |
| | ألف - تركيز خدمات اليونيدو |
| ١٧ | ٣٥ - ٣٤ |
| | باء - آليات تنفيذ خدمات اليونيدو |
| ١٨ | ٣٧ - ٣٦ |
| | جيم - الإصلاح الإداري |
| ١٨ | ٤٠ - ٣٨ |
| | خامسا - خدمات اليونيدو |
| ١٩ | ٤٨ - ٤١ |
| | ألف - الاستراتيجيات والسياسات وبناء المؤسسات من أجل التكامل الاقتصادي العالمي |
| ٢٠ | ٤٢ |
| | باء - البيئة والطاقة |
| ٢٠ | ٤٣ |
| | جيم - المشاريع الصغيرة والمتوسطة |
| ٢٠ | ٤٤ |
| | دال - الابتكار والإنتاجية النوعية من أجل القدرة على المنافسة الدولية |
| ٢١ | ٤٥ |
| | هاء - تعزيز المعلومات والاستثمار والتكنولوجيا في الميدان الصناعي |
| ٢١ | ٤٦ |
| | واو - التنمية الصناعية الريفية |
| ٢٢ | ٤٧ |
| | زاي - أفريقيا وأقل البلدان نموا: إقامة الصلات بين الصناعة والزراعة |
| ٢٢ | ٤٨ |
| | سادسا - المساهمة في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة |
| ٢٢ | ٦٧ - ٤٩ |
| | ألف - مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية |
| ٢٢ | ٥٦ - ٤٩ |
| | باء - مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية |
| ٢٥ | ٥٩ - ٥٧ |
| | جيم - المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة |
| ٢٥ | ٦٢ - ٦٠ |
| | دال - مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بالمستوطنات البشرية |
| ٢٦ | ٦٥ - ٦٣ |
| | هاء - متابعة المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة: برامج اليونيدو |
| ٢٧ | ٦٧ - ٦٦ |
| | سابعا - الدور التنسيقي لليونيدو في منظومة الأمم المتحدة |
| ٢٩ | ٨٠ - ٦٨ |
| | الجدول ١ - الصلة بين برامج اليونيدو وأعمال متابعة المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة |

الصفحةالأشكال

- | | |
|--------|--|
| الأول | - القيمة المضافة للصناعة التحويلية في البلدان النامية: التوزيع الجغرافي، ١٩٩٤ |
| الثاني | - الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية، ١٩٩٣ |
| الثالث | - التكاليف الإدارية والتشغيلية لليونيدو ١٩٩٤ - ١٩٩٧ |

مقدمة

١ - شددت الجمعية العامة، في قرارها ٤٩/٨٠ بشأن التعاون في مجال التنمية الصناعية، في جملة أمور، على أهمية التصنيع بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية؛ وأكّدت أهمية التعاون في مجال التنمية الصناعية؛ وأكّدت من جديد ما تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) من دور تسييري رئيسي ضمن منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية الصناعية للبلدان النامية؛ ورحبّت بعملية إصلاح اليونيدو وإعادة تشكيلها وفضلاً عن ذلك، دعت الجمعية العامة مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، وخاصة اليونيدو، إلى أن تسهم في سياق برامجها وأنشطتها في مجال تحقيق الأهداف والبرامج التي أقرّها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كما دعتها إلى الإسهام في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (المؤتمر الثاني).

٢ - وطلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. وينقسم التقرير إلى جزأين، الأول بعنوان "التنمية الصناعية: اتجاهاتها، وأهميتها، وتحدياتها"، وهو يوجز الاتجاهات الرئيسية في مجال التنمية الصناعية في البلدان النامية (الفرع الأول)؛ ويستعرض أسباب استمرار دور الصناعة كأداة رئيسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأسباب الاحتياج إلى التعاون في مجال التنمية الصناعية من أجل دعم التنمية الصناعية في البلدان النامية (الفرع الثاني)؛ ويقدم تقييمًا للقضايا الرئيسية التي تشكل اليوم جدول أعمال التعاون في مجال التنمية الصناعية (الفرع الثالث). أما الجزء الثاني، المعروف "دور اليونيدو في التعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية، فيقدم عرضاً إجمالياً للإصلاحات البرنامجية والإدارية التي اضطاعت بها اليونيدو (الفرع الرابع)؛ ويستعرض موضوعات اليونيدو السبعة ذات الأولوية والأنشطة المضطلع بها فيما يتعلق بكل منها (الفرع الخامس)؛ وبين إسهام اليونيدو في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية (الفرع السادس)؛ ويصف الدور التنسيقي الذي تنبعه به اليونيدو في منظومة الأمم المتحدة (الفرع السابع).

- ٣ - ومن المواقسيع الرئيسية التي يدور حولها هذا التقرير أن التعاون الدولي في الميدان الصناعي لا يزال يشكل بعضاً أساسياً في عملية التنمية الشاملة. فالتنمية الصناعية إنما هي وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وليس غاية في حد ذاتها. وقد قطعت بعض أجزاء العالم النامي شوطاً بعيداً على طريق التقدم في ظل ما تم تحقيقه من إنجازات في مجال التصنيع في العقود الماضية، ومن نمو في التجارة وتدفقات الاستثمار الدولي. بيد أن السواد الأعظم من البلدان النامية لا يزال يواجه تحديات كبيرة. ويزداد إلحاح هذه التحديات أمام ما تهدد به الضغوط التنافسية واحتياجات التغير التقني من توسيع للنفوجة بين الأمم التي تتمتع بالإمكانيات وتلك المحرومة منها. ورغم أن آليات السوق هي التي تدفع عملية التصنيع بصورة متزايدة وأن الأسواق تحتاج في حالات شتى إلى التعزيز، فلا يزال للحكومات دور حاسم تلعبه في مجال دفع عجلة التنمية الصناعية المستدامة. وهناك حاجة لبذل الجهد بغية التغلب على ضروب النقص في الأسواق؛ وإنشاء المؤسسات وتحسيئها؛ وزيادة المتوفر من الأيدي العاملة الماهرة؛ ودعم عملية صنع السياسات من أجل تعزيز الصناعات القادر على المنافسة على الصعيد الدولي، والتنمية التكنولوجية، والماكين الأساسية اللازمة.

الجزء الأول - التنمية الصناعية: اتجاهاتها وأهميتها وتحدياتها

أولاً - أداء البلدان النامية في الميدان الصناعي

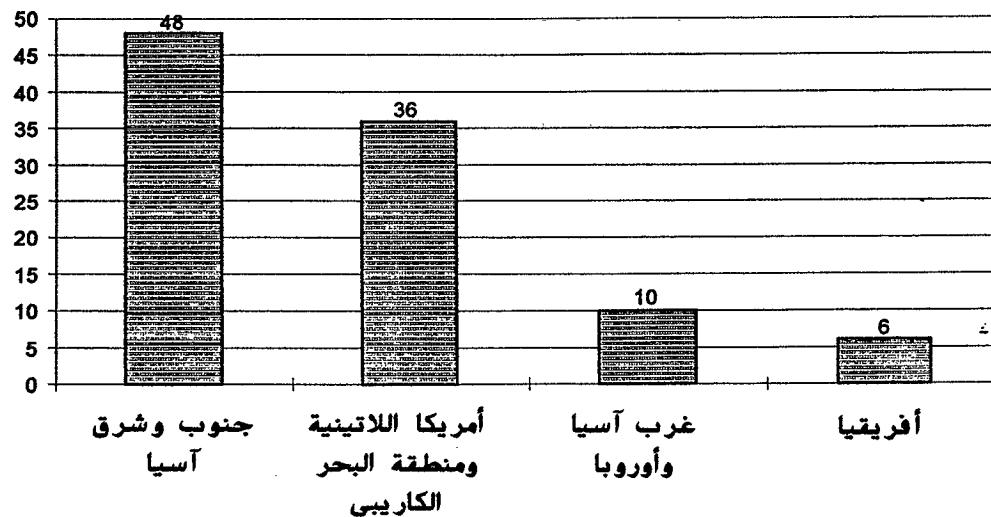
ألف - الاتجاهات العامة

٤ - لا تزال الصناعة هي إحدى أدوات التقدم الاقتصادي والاجتماعي الحيوية، حيث تسهل توفير فرص العمل، وتساهم بشكل أساسي في نمو الانتاجية والتغيير التكنولوجي، وتمكن من إقامة صلات دينامية مع قطاعي الزراعة والخدمات، وتساهم في توفير حصائر النقد الأجنبي. ورغم الانتكاسات العديدة التي منيت بها البلدان النامية، فإنها زادت، في مجموعها، نصيبها في الانتاج الصناعي والتجارة على الصعيد العالمي. فقد ارتفعت حصة البلدان النامية من القيمة المضافة للصناعة التحويلية على الصعيد العالمي، من أقل من ١٢ في المائة في ١٩٦٠ إلى ١٧ في المائة في ١٩٨٠، وإلى ١٩,٧ في المائة في ١٩٩٥، ومن المتوقع أن ترتفع هذه الحصة إلى ٢٩ في المائة في عام ٢٠٠٥. وبصورة مماثلة، ارتفعت حصة البلدان النامية من صادرات الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي من ١٣ في المائة في ١٩٦٠ إلى ٢٢,٦ في المائة في ١٩٩٥، ومن المتوقع أن تصل هذه الحصة إلى ٢٦,٥ في المائة بحلول ١٩٩٩.

٥ - وتؤكد مثل هذه البيانات ما حققته البلدان النامية من تقدم نحو التصنيع. غير أن الأرقام الإجمالية تخفي وراءها تفاوتات شاسعة، فباستثناء جنوب أفريقيا، وقفت ، على سبيل المثال، حصة أفريقيا من القيمة المضافة للصناعة التحويلية على الصعيد العالمي عند نسبة ضئيلة هي ٦,٥ في المائة في ١٩٦٠. وبعد مرور عشرين عاماً على ذلك، أي، في ١٩٨٠ ارتفعت تلك الحصة إلى ٨,٥ في المائة فقط، بزيادة قدرها ٢٠. بل أن آخر البيانات يشير إلى أن حصة أفريقيا من القيمة المضافة للصناعة التحويلية على الصعيد العالمي قد انخفضت في الواقع إلى ٧,٤ في المائة. وبنسب حوالي نصف تلك القيمة المتحققة في العالم النامي إلى جنوب وشرق آسيا. وفي تباين صارخ، لا تتعدى حصة أفريقيا ٦ في المائة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في البلدان النامية. وتظهر تلك التفاوتات من التوزيع الجغرافي لتلك القيمة المضافة في البلدان النامية المبين في الشكل الأول.

الشكل الأول - القيمة المضافة للصناعة التحويلية في البلدان النامية:
التوزيع الجغرافي، ١٩٩٤

(الحصة بالنسبة المئوية)



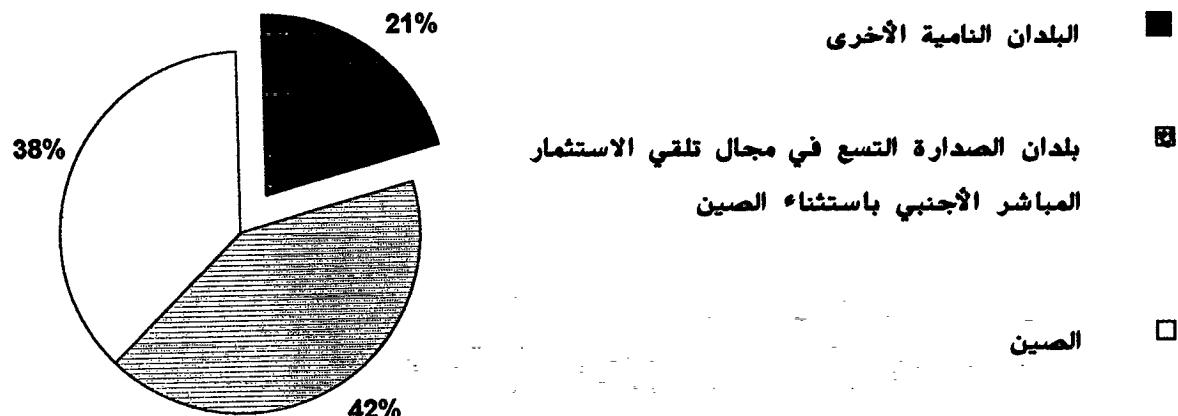
المصدر: قاعدة بيانات اليونيدو.

٦ - وقد تخلف نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية في أفريقيا عن مواكبة الزيادة المستمرة منذ السنتينات في عدد السكان. ويعاني جزء كبير من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من النقص الشديد في المهارات التقنية والإدارية ومهارات تنظيم المشاريع، والاختناقات الحادة في الهياكل الأساسية، وضعف القدرات المؤسسية، ونواحي القصور الحادة في القدرة على الاستيراد، والاعتماد المستمر على صادرات بعض من سلع أولية. وتتشابه الصورة في أجزاء من آسيا وبعض أجزاء من أمريكا اللاتينية، ولا سيما أمريكا الوسطى، بينما تواجه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مشاكل مختلفة. وإن كانت أيضاً حادة. وبالمقارنة، تتوافر اليد العاملة الماهرة في جزء كبير من شرق وجنوب شرق آسيا، حيث انشئت المؤسسات الضرورية، وأصبحت الهياكل الأساسية الرئيسية متوافرة، والبيئة الاقتصادية الكلية مشجعة، وحيث تمثل المصنوعات نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات ولا تشكل القدرة على الاستيراد مشكلة خطيرة.

٧ - والتباين المتنامي في الأداء الصناعي فيما بين المناطق النامية المختلفة يتجلّى أيضًا من درجة التركيز العالية للاستثمار المباشر الأجنبي. ففي ١٩٩٣، تلقت ١٠ من البلدان فقط نحو ٨٠ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي في العالم النامي (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني - الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية، ١٩٩٣

(الحصة بالنسبة المئوية)



المصدر: تقرير الأونكتاد عن الاستثمار العالمي.

باء - الاتجاهات الإقليمية

١ - أفريقيا

٨ - ارتفع معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في ١٩٩٥ إلى ١,٦ في المائة، بالمقارنة بنسبة ٤,٠ في المائة في ١٩٩٤. بيد أنه في السنوات الأخيرة، لم تتمكن سوى بلدان قليلة من الاستمرار في النمو بمعدلات نشطة نسبياً، ومن اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي. وسارت هذه البلدان ذاتها قدما نحو تشجيع استقرار الاقتصاد الكلي عن طريق الاصلاح الاقتصادي الواسع. أما معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الاقتصادات الكبيرة، فلا يزال يميل إلى الاستمرار في الضعف أو إلى أن يكون سالباً في بعض الحالات. بل أن المنطقة لم تفلح في تحقيق تقدم ذي شأن حتى في كثير من الصناعات كثيفة اليد العاملة. فعلى سبيل المثال، لا يستورد من أفريقيا سوى قدر ضئيل من الملابس والأحذية. وطبقاً لمعظم تقييمات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، فإن أفريقيا ستكون المنطقة الوحيدة التي لن تستفيد كثيراً من تحرير التجارة العالمية. وفي ١٩٩٣، كانت واردات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من المنتجات من أفريقيا أقل من ١,١ في المائة. ولا يزال جزء كبير من هذه المنطقة يعاني دواعي نقص كبيرة في الهياكل الأساسية للنقل، والطاقة، والاتصالات. ويبدو التقدم في اختراق أسواق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي واضحاً في عدد من اقتصادات شمال أفريقيا، التي تضطلع بإصلاحات اقتصادية.

٢ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٩ - في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقلص معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية في ١٩٩٥ بنسبة ٠,٨ في المائة، بالمقارنة بنمو متواضع في ١٩٩٤ بنسبة ٦,٠ في المائة. وسادت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في البداية ظروف مواتية للاشتراك في الاقتصاد الدولي، إذا ما قورنت بالمناطق النامية الأخرى. ففي ١٩٨٠، كان متوسط دخل الفرد فيها أعلى متوسط في العالم النامي، وساهمت الصناعة التحويلية بقرابة الربع في الناتج المحلي الإجمالي. وكانت المنطقة من المناطق المفضلة لوفود الاستثمار المباشر الأجنبي: فقد بلغت حصتها في ١٩٨٠ من مجموعة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية ما يناهز ٧٠ في المائة. بيد أن حصتها من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في البلدان النامية انخفضت من ٣٧ إلى ٢٤ في المائة في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥، وإن كان أداؤها أقل سوءاً في مجال الصادرات. إذ لم تُسجل حصتها في صادرات المنتجات إلى الدول المصدرة سوى انخفاض هامشي خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥. وقد تحسنت جميع حصص المنطقة في أسواق الملابس، ومعدات النقل، والآلات الكهربائية، والسلع المهنية والعلمية. الأمر الذي يعزى بصورة كبيرة إلى عمليات التجهيز في الخارج الموجهة إلى سوق الولايات المتحدة. وربما يكون الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي هو أبرز التطورات الإقليمية اليوم، إذ ازدادت الحوافز الدافعة إليه أثر إبرام اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في ١٩٩٢.

٣ - آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

- ١٠ - في غرب آسيا، شهدت القيمة المضافة للصناعة التحويلية انتعاشًا عن ١٩٩٤، إذ أخذت في النمو السريع في ١٩٩٥ رغم الانخفاض في أسعار البترول. وظل معدل نمو تلك القيمة قوياً في جنوب آسيا، حيث بلغت نسبته في ١٩٩٥ ما يربو على ٧,٥ في المائة في المتوسط، وكانت الهند وباكستان هما قوة الدفع في هذا الصدد، إذ أنهما يمثلان معاً ما يزيد على ٩٠ في المائة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في هذه المنطقة الفرعية، التي تواجه تحديات منها مكافحة الضغوط التضخمية المتزايدة واحتنيات الهيكل الأساسية والعجز في الحساب الجاري، مع التصدي في الوقت ذاته للقضايا المتصلة بالتحول إلى القطاع الخاص. ويتعمّن على جنوب آسيا، مع ازدياد المنافسة التي تواجهها من البلدان الأخرى المنخفضة الدخل، أن تستعد للتوجه نحو أشكال من الصناعة التحويلية أقل كثافة في اليد العاملة. وفي السنوات الأخيرة، زادت هذه المنطقة الفرعية من حصتها في صادرات المصنوعات إلى الدول المصنعة، ولا سيما في قطاع الملابس. كما تعزز اجتذاب جنوب آسيا للاستثمار المباشر الأجنبي. غير أن من الأهمية بمكان الاستمرار في إجراء الإصلاحات الاقتصادية وإدارتها بنجاح. ففي كثير من بلدان المنطقة يُدار جزء كبير من الصناعة، وبخاصة القطاعات الفرعية صغيرة ومتوسطة الحجم، بأعداد منخفضة من المهارات التقنية.
- ١١ - وفي ١٩٩٥، واصل كل من شرق وجنوب شرق آسيا، بما في ذلك الصين التي تمثل ما يزيد قليلاً على نصف القيمة المضافة للصناعة التحويلية في البلدان النامية، ممارسة قوته الدافعة لنمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية على الصعيد العالمي؛ وسجلت هذه المنطقة الفرعية نمواً في القيمة المضافة للصناعة التحويلية بمعدلات فوق العشرة في ١٩٩٥، كم اجتذبت إليها تدفقات كبيرة من الاستثمار المباشر الأجنبي. وتتصدر الضغط التضخمي وعجز الحساب الجاري، وهما من أعراض النمو السريع، مخططات السياسة العامة في عدد من البلدان، إذ أخذت الصين، على سبيل المثال، تسعى نحو الحد من الطلب المحلي.
- ١٢ - وتساهم البلدان الآسيوية حديثة العهد بالتصنيع بحوالي ٦٠ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية من المصنوعات إلى البلدان المصنعة. غير أن أداء بعض البلدان الآسيوية حديثة العهد بالتصنيع كان متبايناً في ١٩٩٥ بالمقارنة مع ١٩٩٤. وظل النمو في القيمة المضافة للصناعة التحويلية نشطاً في جمهورية كوريا وتايوان. ولا تزال البلدان المسماة البلدان المقاربة للبلدان حديثة العهد بالتصنيع، مثل إندونيسيا وتايلند وماليزيا، تواجه مشاكل فورة النشاط والعجز المستمر في الحساب الجاري. وببدأ المركز السوقي للبلدان الآسيوية حديثة العهد بالتصنيع يواجه تحديات في بعض المجالات من قبل بعض المنافسين ذوي الدخول المنخفضة، الأمر الذي حدا بتلك البلدان إلى التحول نحو الأنشطة التصنيعية الأكثر تطوراً ونقل أماكن صناعاتها كثيفة اليد العاملة إلى بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا وكذلك إلى الصين وفيبيت نام مؤخراً. وأخذ الاستثمار الياباني في دول مثل إندونيسيا وماليزيا، ومثل الصين والهند في عهد أقرب، في الازدياد.

١٢ - وسارت الصين نحو التغيير الاقتصادي بخطى مرموة، حتى إذا ما قيست بالمستويات الآسيوية. فمنذ الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، سجل هذا البلد نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ معدله نحو ٩% في المائة سنوياً. كما أن حصة الصين في الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي آخذة في الارتفاع بصورة سريعة، وتشهد الصين تدفقات ضخمة من الاستثمار المباشر الأجنبي. وقد دعمت إعادة هيكلة الصناعة وتنويعها أداء الصين البارز في مجال التصدير. غير أنه لا تزال ثمة مشاكل، مثل التفاوتات القائمة بين الأقاليم الداخلية والمناطق الساحلية المزدهرة.

٤ - اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية

١٤ - اعتمد الأداء الاقتصادي في الآونة الأخيرة لاقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية اعتماداً كبيراً على برامجها الإصلاحية. وسجلت البلدان التي بدأت الإصلاحات في وقت مبكر، مثل بولندا والجمهورية التشيكية والمنطقة، نمواً مشهوداً في القيمة المضافة للصناعة التحويلية. وقد أعاد النجاح في تثبيت الاقتصاد الكلي وفي التكيف الهيكلي في تلك البلدان ثقة المستثمرين الأجانب، مما سهل من تدفق رأس المال الأجنبي إليها كما أن قربها من الجماعة الأوروبية كان عوناً لصادراتها. غير أن أداء البلدان التي ما زالت تواجه مشاكل في مجال التكيف الهيكلي ظل متباطئاً. وأفلحت اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، على وجه العموم، في خفض معدل النمو السليمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية من ٨,٨% في المائة في ١٩٩٤ إلى ٤,١% في المائة في ١٩٩٥. ويتعين توفر إطار ثابت للاستثمار في الصناعات القادرة على المنافسة على الصعيد الدولي، الأمر الذي يتطلب العمل على جبهات متعددة بدءاً من إدارة الاقتصاد الكلي إلى بناء المؤسسات.

١٥ - وقد نجحت بعض بلدان وسط وشرق أوروبا في إعادة توجيه صادراتها إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ففي ١٩٨٧ لم تستوعب بلدان تلك المنظمة سوى ما يقل عن ربع مجموع صادرات تشيكوسلوفاكيا السابقة؛ ونحو خمسي الصادرات البولندية وال مجرية، وبعد ذلك بخمس سنوات، استوردت بلدان المنظمة ما يفوق ٨٠% في المائة من الصادرات التشيكية والبولندية وما يقل قليلاً عن ٧٠% في المائة من الصادرات المجرية وساعد في إحرار هذا التقدم ما وفرته حكومات بلدان المنظمة من سبل أفضل للوصول إلى الأسواق، تشهد عليها الامتيازات التجارية التي قدمتها الجماعة الأوروبية فيما يسمى باتفاقات أوروبا مع بولندا، والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا والمجر وبولندا ورومانيا.

١٦ - وارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى جميع اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية التي تتوافر عنها المعلومات من ٦٠٠ مليون دولار في ١٩٩١ إلى ما بين ٤ و ٥ بلايين دولار سنوياً في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٢. غير أن كفة تلك التدفقات مالت بشدة نحو مجموعة قليلة نسبياً من البلدان المتقدمة.

ثانياً - الأهمية المستمرة للصناعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية

١٧ - يستبين من الصورة العامة التي تنم عنها الاتجاهات الأخيرة في مختلف المناطق النامية وجود تفاوتات اقتصادية كبيرة، إذ تمضي بعض المناطق قدماً في طريق النمو، وتشهد تغيرات هيكلية إيجابية هامة، بينما البعض الآخر، وعلى رأسه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يمر بحالة من الركود العام والقصور الهيكلي الملحوظ. ويعكس التحول الهيكلي الواقع في البلدان الأسرع نمواً تطوراً صناعياً وقدرة تنافسية متباينتين. وتشمل مظاهر مثل هذه التغيرات الهيكيلية زيادة حصة المنتوجات في مجموع الصادرات؛ وزيادة حصة المنتوجات ذات المستويات الأعلى من القيمة المضافة؛ والنمو في أنشطة قطاع الخدمات المقدمة للصناعة التحويلية؛ وزيادة الطلب على العاملين المهرة في مجال الصناعة التحويلية. وتنهض ماليزيا مثلاً على مثل هذا التحول في آسيا. فقد حققت ماليزيا، التي عرفت طويلاً كبلد منتج للمنتجات الأولية، مستويات ذات شأن من التنمية الصناعية فيما لا يزيد إلا قليلاً على العقدين. وفي ١٩٩٤، تعدت حصة الصناعة التحويلية في ناتجها المحلي الإجمالي ضعفي حصة الزراعة، والمنتوجات - المتسمة الرقي - تمثل حالياً الجزء الأكبر من حصائل صادراتها بل إن السلطات الماليزية تشجع الآن بعض الصناعات منخفضة الانتاجية على الانتقال إلى خارج البلد.

١٨ - والبلدان النامية تتطلع كلها تقريباً إلى بلوغ مستويات أعلى من التصنيع كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية. ويرد أدناه تبيان للأسباب الرئيسية وراء استمرار الدور الحيوي للصناعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٩ - الإنتاجية والتغيير التقني: يهدف التصنيع إلى رفع درجة إنتاجية العمل البشري، الأمر الذي يرسى القواعد لتحقيق زيادات مستدامة وطويلة الأجل في مستويات المعيشة، ومن ثم إحراز دفعات من التقدم في مكافحة الفقر.

٢٠ - التصنيع: هو أكثر قطاعات الاقتصاد دينامية، إذ يتميز بالتقدم التكنولوجي السريع، وتتوفر إمكانات تحقيق وفورات الإنتاج الكبير، وانفاس المجال لاستبدال عوامل الإنتاج، وزيادة الإنتاجية. ويقاد الطلب على المنتوجات يكون لا حدود له، فهو يرتفع بصورة مباشرة مع ما يطرأ من زيادات على الدخول، وكذلك مع زيادة الطلب على الخدمات، حيث أن المنتوجات هي من المكونات الأساسية للعديد من الخدمات. وفضلاً عن ذلك، فإن الصناعة التحويلية تتحوّل إلى تشجيع التغيير التكنولوجي على نطاق الاقتصاد ككل. ومقارنة بهذا، فإن كثيراً من أنشطة الخدمات يخضع لقيود تصلب نسب عوامل الإنتاج (أي أن ميكانتها ليست ممكنة)، ومحدودية وفورات الإنتاج الكبير، والقصور النسبي في عملياتها الإنتاجية. وتنطوي التنمية الاقتصادية إلى حد كبير في بادئ الأمر على تحويل الموارد من الاستخدامات منخفضة الإنتاجية في مجال الزراعة إلى الاستخدامات ذات الإنتاجية الأعلى في مجال الصناعة التحويلية.

٤١ - الصلات القطاعية: إن وجود صلات متعددة مباشرة وغير مباشرة بين الصناعة وسائر قطاعات الاقتصاد يُعد أمراً رئيسياً فيما يتعلق بالتقدم الاقتصادي. ومن أمثلة ذلك:

(أ) الصلات مع الزراعة: تسهل المدخلات الصناعية في مجال الزراعة من نمو الانتاجية المطلوب لزيادة فوائض الأغذية والمحاصيل النقدية القابلة للتسويق سواء على صعيد السوق المحلي أو صعيد التصدير. وعلى مستوى إنتاجي أعلى من مستوى الكفاف، يُشكل الحصول على السلع الاستهلاكية المصنعة الحافز الرئيسي للإنتاج الزراعي. فالصناعة توفر مصدراً رئيسياً للطلب على المنتجات الزراعية الخام والمنتجات الغذائية، وهي سلع الاستهلاك العائلي الرئيسية للعاملين في مجال الصناعة.

(ب) الصلات مع الخدمات: ينشأ النمو في إنتاجية الخدمات من مصدرين رئيسيين: إعادة تنظيم الحجم، وتطبيق التكنولوجيات الجديدة التي تنتجهما الصناعة التحويلية، مثل الالكترونيات الدقيقة. وزيادة الدخول الناجمة عن التنمية الصناعية تشجع أيضاً مجموعة واسعة من الخدمات الاستهلاكية والاجتماعية. وعلى المستويات العليا من الدخل، يوجد العديد من الخدمات لدعم رقي الصناعة التحويلية، مثل الهندسة والتسويق والخدمات المالية المتخصصة والمحاسبة، الأمر الذي لا يعكس من البيانات المتعلقة بالتكوين القطاعي للدخل القومي.

٤٢ - العمالة: لا تنبغ مساهمة الصناعة التحويلية في توفير فرص العمل من آثارها المباشرة على العمالة فقط، بل إن آثارها غير المباشرة أهمية أكبر من خلال صلاتها الواسعة مع باقي قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك قطاع الخدمات، ومن خلال الطلب على الخدمات بفعل الدخل بارتفاع دخل الفرد. ويزداد تأثير الأنشطة الصناعية بصورة ملموسة على العمالة كلما توسيع القاعدة الصناعية وأصبحت أكثر تكاملاً على كل من الصعيدين الأفقي والرأسي. وتوفير فرص العمل من الوسائل الرئيسية لمكافحة الفقر والبؤس الاجتماعي. وأظهر تحليل تجريبي أجرته اليونيدو، أن ارتفاع الدخول في إطار مرحلة متقدمة سبباً من التصنيع يخلق طلباً على مجموعة كاملة من الخدمات الاستهلاكية والاجتماعية مثل خدمات الترفيه، والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات المتخصصة والشخصية.

٤٣ - الميزان الخارجي والتغيير الهيكلي: قد يكون ما يُسمى نظرية "إزالة الصناعات" وراء قدر من الريبة القائمة تجاه أهمية الصناعة مستقبلاً في ميدان التنمية. ومن الواضح أن حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي تميل، لأسباب مختلفة، إلى الارتفاع عند مستويات الدخل الأعلى، إلا أن ما يمكن تبادله تجاريًا من خدمات يُعد قليلاً نسبياً، بينما يؤدي هذا النمو ذاته في الدخول إلى زيادة مستمرة في الواردات. ومن ثم يجب أن تزداد إنتاجية الصناعة التحويلية لتعويض عجز الخدمات عن توفير حصائر التصدير اللازمة لتمويل زيادة الواردات. وبعبارة أخرى، فإنه بدون تحقيق زيادات في إنتاجية الصناعة التحويلية، سوف تُكبد قيود المدفوعات الخارجية عملية النمو، وهو ما يلاحظ بصورة أساسية في الاقتصادات المتقدمة النمو. بيد أنه حتى عند مستويات الدخل الأقل - عندما يكون التحول من الزراعة إلى الصناعة هو التغيير الهيكلي الغالب - يتحتم على الصناعة، إذا كان لحصتها في الدخل الوطني أن

ترتفع، أن تكون قادرة، إن آجلاً أم عاجلاً، على إدراة حصائل أو وفورات من النقد الأجنبي. إذ يتحتم على الصناعة أن تبلغ المستويات الإنتاجية العالمية.

٢٤ - وفي الوقت ذاته، يلزم التأكيد على أن الاعتماد المتزايد للبلدان النامية على آليات السوق لا يعني أن الدعم الدولي لم يعد مطلوباً. فمن المعترض به على وجه العموم أنه لا تزال ثمة حالات إخفاق سُوقية في عدد من المجالات. ومن مجالات الإخفاق السوقي المحددة: التدريب؛ وتوليد التكنولوجيا واستخدامها؛ والبيئة. وهناك حاجة في هذه المجالات إلى خلق القدرات المؤسسية، مثل القدرات المتعلقة بتدابير التنفيذ في حالة البيئة، والخدمات الإرشادية في المجال الصناعي في حالة التكنولوجيا، والتدريب على نطاق الميدان الصناعي في حالة تنمية الموارد البشرية. وببناء على ذلك، فالحاجة موجودة بشكل كبير إلى المساعدة الخارجية، ولا سيما في البلدان النامية ذات القطاعات الخاصة المبتدئة التي ينقصها وجود إطار مؤسسي فعال.

ثالثاً - جدول أعمال التعاون الدولي في مجال التنمية الصناعية

٢٥ - يقدم هذا الفرع الخطوط العامة لجدول الأعمال الجاري للتعاون في مجال التنمية الصناعية من خلال محاولة الإجابة على السؤالين التاليين: (أ) ما هي أصعب التحديات التي تواجه البلدان النامية في نهاية التسعينيات؟ و (ب) كيف يمكن للتعاون في مجال التنمية الصناعية أن يساعد في مواجهة هذه التحديات؟

ألف - توفير فرص العمل والقضاء على الفقر

٢٦ - رغم أن عملية تتمثل في التنمية التي يقودها القطاع الخاص، وإزالة القيود التنظيمية عن كثير من الاقتصادات، وتحرير التجارة وتدفقات الاستثمار، قد تم البدء فيها وأنها أسفرت عن زيادات ذات شأن في الإنتاج العالمي، فإننا نشهد كذلك تفاوتات دولية متزايدة في ميدان التنمية، وبطالة متنامية، وفقدان مستشارياً. ولم يتمكن حتى الآن عدد كبير من البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، من جني فوائد الاندماج في اقتصاد عالمي. فالتنمية الصناعية في هذه البلدان لا تزال بعيدة عن أن تكون عملية مستدامة وقدرة على الاستمرار ذاتياً. ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى الدعم الدولي من أجل تحقيق عنصري التنمية المستدامة الجوهريين، ألا وهما الاستدامة الاجتماعية - من خلال توفير فرص العمل والتخفيض من وطأة الفقر - والاستدامة البيئية.

٢٧ - والحل الوحيد القابل للتطبيق على المدى الطويل لقضتي البطالة والفقر المتلازمتين يكمن في بناء القدرات الإنتاجية القادرة على المنافسة والتي يمكن أن تولد الإنتاج وتدر الدخول للسكان على عمومهم، والصناعة ليست هي المساهم الوحيد في هذه العملية، بيد أنها، كما تشير جميع الدلائل التاريخية، تلعب دوراً محورياً في دفع عجلة التكنولوجيا، وزيادة الإنتاجية، ورعاية القدرة على تنظيم المشاريع وتوليد مجموعة واسعة من المهارات الضرورية، وهي عوامل تتضافر جمیعاً لرفع مستوى المعيشة في أي بلد.

وتحذو البلدان النامية، في تطلعاتها نحو رفع مستويات معيشتها، حذو البلدان المصنعة بالفعل، وقد اختارت الطريق الوحيد الصالح لتحقيق النمو الاقتصادي الدائم، والتخلص من دائرة الفقر المفرغة، باتجاهها نحو بناء قدرات صناعية ذات كفاءة.

باء - الاستدامة البيئية

٢٨ - تحتاج البلدان النامية، في هذا الوقت الذي أصبح فيه الضرر البيئي الحقيقي الناجم أو المحتمل أن ينجم عن العديد من التكنولوجيات الصناعية واضحا بدرجة مؤلمة، إلى التوفيق بين ضرورات التنافس من ناحية، والاستدامة البيئية من ناحية أخرى. فلا بد من وضع حد للتلوث الحالي، ومنع التلوث في المستقبل، والتصدي لعدد من التهديدات البيئية العالمية، مثل الاحتراق العالمي وتخريب طبقة الأوزون، وذلك بطريقة فعالة من حيث التكاليف. وعلى وجه الخصوص كثيرا ما تفتقر الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى المعلومات والدرأة الفنية بل، وهو الأهم، الموارد الازمة لتنفيذ التحسينات التكنولوجية والإدارية التي توجد حاجة ماسة إليها.

جيم - تنمية القطاع الخاص

٤٩ - من الأمور الجلية - والمسلّم بها في أنحاء العالم النامي - أن وجود أسواق عاملة ومبادرات من القطاع الخاص يعد من أقوى الآليات وأكثرها كفاءة في إدارار الثروة ومن ثم إفصاح المجال لرفع مستويات المعيشة. وعلى نحو مغاير لما حدث في الماضي، يتضمن التعاون في مجال التنمية الصناعية بوجه عام اليوم العمل مع النظارء في القطاع الخاص، مثل اتحادات الصناعة وغرف التجارة والصناعة، بغية خدمة احتياجات الصناعات الخاصة في مواجهة التحدى الذي يشكله التنافس. ويلزم الدعم بالأشخاص لتلك البلدان التي بدأت بالفعل عملية التحول نحو اقتصادات السوق. كما يحتاج عدد كبير من البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقالية، ليس فقط في وسط وشرق أوروبا، ولكن أيضا في سائر المناطق النامية، إلى المشورة فيما يتعلق بالسياسات الاستراتيجية، مثل المشورة المتصلة بجوانب التحول إلى القطاع الخاص في الميدان الصناعي. ومن المكوّنات الرئيسية للاقتصادات ذات التوجه السوقي التي يقودها القطاع الخاص تنمية القدرة على تنظيم المشاريع على المدى الأطول والتنمية الصناعية والتكنولوجية.

DAL - القدرة على التنافس في الميدان الصناعي من أجل إصلاح التفاوتات الدولية في مجال التنمية

٣٠ - إن مواجهة التفاوتات الكبيرة التي تنشأ في سياق عولمة الإنتاج والتجارة والاستثمار، هي من مهام الدعم الدولي الجوهرية. وتحتاج الدول الأقل تقدما بين البلدان النامية بصفة خاصة إلى الدعم من أجل تعزيز النمو الصناعي وبناء قدرات الإمداد الصناعي التنافسية، وتنمية وكالات تعزيز الاستثمار وإقامة شراكات مع المستثمرين وموردي التكنولوجيا في الخارج. وثمة حاجة إلى الدعم أيضا من أجل تشجيع

التنمية والابتكار في مجال التكنولوجيا وتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية. كما أن زيادة الاستثمار هي كذلك من الضروريات في مجال رأس المال البشري، والبحث والتطوير، والخطط الصناعية. غير أنه من الضروري ملاحظة أن البلدان النامية التي تتبادر مستويات التنمية الصناعية فيما بينها تتفاوت احتياجاتها من الدعم. فالدول النامية ذات الدخل المتوسط، على سبيل المثال، كثيراً ما تحتاج إلى المساعدة في صياغة السياسات وبناء المؤسسات (مثل مجال إجازة النوعية والتوحيد القياسي)، ولا سيما في ظل المطالب التي تواجهها قطاعاتها الصناعية بفضل عولمة الإنتاج الصناعي ومتضيّمات توسيع التجارة وتحريرها ويمكن للبلدان النامية أن تزيد من قدرتها التنافسية، شريطة توافر الظروف الاجتماعية - السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والهيكل الأساسية الصحيحة؛ ومن أهداف الدعم الدولي الرئيسية تسهيل تنمية مثل هذه الظروف وهذه الهيكلات الأساسية. وعلى نفس المنوال، هناك حاجة أيضاً إلى الدعم الدولي من أجل تسهيل استيعاب تمويل التنمية في القطاع الصناعي لأقل البلدان نمواً، وذلك عن طريق تنمية المهارات وبناء المؤسسات.

٢١ - بل إن العولمة والتحرر يعززان، بطرق عدّة، من أهمية الدعم الدولي. فكثيراً ما تكون هناك حاجة، على سبيل المثال، إلى تحسين قدرات الإمداد الصناعي حتى يكون للسياسات أثراً سليماً. ومن أمثلة ذلك:

- (أ) فيما يتعلق بالتجارة، على الرغم من اتباع سياسات تحريرية، فإن بعض البلدان تكون على درجة من الفقر وعدم توفر القدرات الإمدادية الالزامية تحرّمها من جني الفوائد الممكنة؛
- (ب) فيما يتعلق بالاستثمار، ما لم تتوفر على أقل تقدير دوّابة من الشركات الصناعية القادرة على التنافس لتقوم بتوفير المدخلات وتكوين الشراكات، فإن الاستثمار المباشر الأجنبي، إذا ما أمكن اجتذابه، سوف يتواجد ككيان منعزل ومنفلق على نفسه؛
- (ج) فيما يتعلق بالزراعة، قد لا يكون لتحرير سياسة الأسعار الزراعية في البلدان ذات الدخل شديد الانخفاض أثر على الناتج الزراعي إذا ما اتسمت المنطقة الريفية بالنقص في السلع الاستهلاكية والإنتاجية المصنعة.

الجزء الثاني - دور اليونيدو في التعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية

رابعاً - الإصلاحات البرنامجية والإدارية في اليونيدو

٣٢ - منذ اعتماد الجمعية العامة لقرارها ١٠٨/٤٩، سارت اليونيدو قدماً في عملية إصلاح برنامجي وإداري ضخم، استجابةً لتغير الحقائق الصناعية واحتياجات الدعم، وذلك عن طريق إعادة صياغة جوهيرية لأولوياتها ومواضع تركيزها، وكذلك إحداث إصلاحات داخلية في الهيكل الإداري والتنظيمي بغية زيادة الفعالية والكفاءة والأثر. وكان الإصلاح الذي اضطاعت به اليونيدو متسلسلاً بصورة منطقية بدءاً بإعادة تحديد الأهداف والبرامج الرئيسية، ومروراً بإعادة تصميم آليات تنفيذ الخدمات عالية الجودة، ومن ثم إلى تحقيق وفورات في الموارد من الموظفين وغير الموظفين. وتصدرت اليونيدو، خلال تلك العملية، جهود الإصلاح في منظومة الأمم المتحدة.

٣٣ - وأكد الإصلاح الاستراتيجي لليونيدو، الذي أقرته الدول الأعضاء في المؤتمر العام لليونيدو في كانون الأول ديسمبر ١٩٩٥، الدور المزدوج الذي تلعبه اليونيدو كمحفل عالمي لدعم التنمية الصناعية وتشجيعها، وكجهة توفر خدمات التعاون التقني المتخصصة المتكاملة.

ألف - تركيز خدمات اليونيدو

٣٤ - من السمات الرئيسية لعملية الإصلاح التي نهضت بها اليونيدو ترتيب أولويات الخدمات على أساس تحليلات للمجالات ذات الأولوية، الحالية والمستقبلية، التي ترد فيها طلبات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومن ثم، يتركز برنامج عمل اليونيدو الآن على ثلاثة أبعاد:

(أ) **البعد الجغرافي:** البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، ولا سيما في أفريقيا؛

(ب) **البعد القطاعي:** تعطى أولوية عالية لـ ٣٢ قطاعاً صناعياً فرعياً من مجموع ٧٧، مع التركيز على القطاعات الشرعية المتصلة بالزراعة والاحتياجات الصناعية الأساسية؛

(ج) **البعد المتعلق بالمواقع:** سبعة مواضع ذات أولوية مشتركة بين عدة منظمات يرد وصفها تفصيلاً في الفرع الخامس أدناه.

٣٥ - وترمي اليونيدو إلى تكريس جزء كبير من خدماتها لوضع وتنفيذ برامج متكاملة كبيرة تدعم موضوعاتها السبعة ذات الأولوية، مما يؤدي إلى تعزيز أثر الخدمات التي تسددها اليونيدو وأهميتها واستدامتها. وتم إلى حد كبير وقف الأنشطة القائمة بذاتها غير المرتبطة ببرامج تكاملية أكبر، مثل بعض برامج التدريب، والدراسات واجتماعات الخبراء، كما تم التقليل من التركيز على الأنشطة في عدد من

القطاعات الصناعية الفرعية. ويمثل القطاع الخاص اليوم أكثر من ٥٠ في المائة من نظراء اليونيدو، في التعاون التقني، بعد أن كانت نسبته ٢٥ في المائة في ١٩٩٢؛ وفي نفس الوقت تبلغ نسبة المستفيدين من المشاريع من القطاع الخاص ٨٠ في المائة.

باء - آليات تنفيذ خدمات اليونيدو

٣٦ - اضطلعت اليونيدو بعمل استعراض شامل لنهج تطوير خدماتها. ووقع اختيار اليونيدو، التي استفادت من الأدوات والدراسة الفنية المتوفرة في المنظمة بأكملها، وكذا من أفضل الممارسات المعروفة التي يجري العمل بها في المؤسسات الأخرى، على نهج يتكون من البرمجة المقررة مسبقاً على أساس موضوعاتها السبعة ذات الأولوية والتي تؤدي إلى برامج أكثر تركيزاً على الصعيد القطري. ورغم أن هذه البرامج أقل عدداً عن ذي قبل، فإنه من المتوقع لها أن تكون أكبر وأعلى جودة وتأثيراً، وأن تولد انخفاضاً في تكلفة تصميم الوحدة وتنفيذها، مما سيسمح لليونيدو بأن تركز مواردها وخبرتها على المجالات ذات الأولوية، رغم القيود الموجودة على الموارد. ويجري اليوم فحص الطلبات العارضة التي تلتزم خدمات اليونيدو فحصاً دقيقاً للتتأكد من أنها تدرج في ولايتها الأساسية وتقع ضمن أولوياتها، وأن الموظفين متوافر لديهم الدراسة المطلوبة، وأن احتمالات التمويل طيبة.

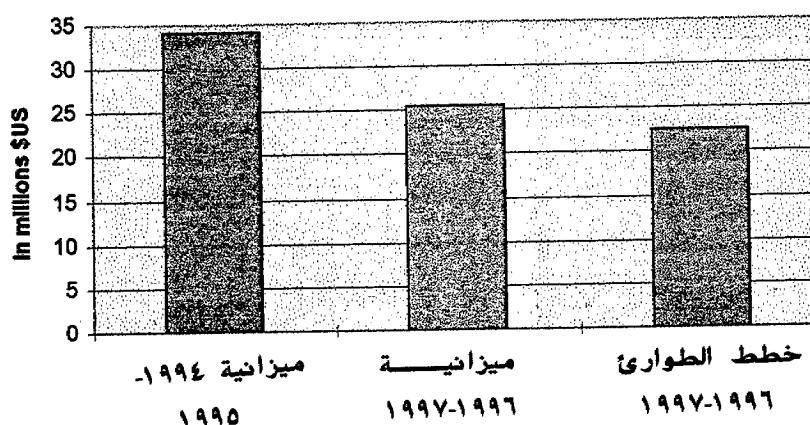
٣٧ - وبفضل عملية لإعادة تنظيم تنفيذ المشاريع، تركز مسؤولية التنفيذ في أيدي أفرقة متعددة التخصصات، وتبسيط العمليات، وتنويع السلطة للمشتغلين بالميدان، حسب الاقتضاء، وتحسن الدعم بالأنظمة الحاسوبية، من المتوقع خفض التكاليف، وتحسين التنفيذ وجعله أكثر سرعة واستجابة. والهدف المنشود هو خفض تكاليف الدعم الإداري من نحو ٣٠ في المائة من حجم المشاريع - وهو رقم يضافي مشابه في المنظمات الأخرى - إلى ما يتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة في ١٩٩٨. وأوجدت اليونيدو كذلك مصادر مبتكرة للأموال من أجل تمويل خدماتها، إذ أصبحت تشتراك بدرجة متزايدة في تنفيذ مشاريع بروتوكول مونتريال ومرفق البيئة العالمية والصندوق المشترك للسلع الأساسية، وكذلك الأعمال التي يمولها، على سبيل المثال، البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

جيم - الإصلاح الإداري

٣٨ - أسفرت عملية الإصلاح أيضاً عن تحسينات داخلية هامة في هيكل اليونيدو، عن طريق تحفيض عدد الشعب من ٨ إلى ٦، في جملة أمور، وفي فعالية تكاليفها. وتم تحفيض التكاليف بوجه خاص في مجالات الإدارة والدعم التشيغيلي؛ وكما يتبيّن من الشكل الثالث، فقد انخفضت تلك التكاليف بصورة ملموسة خلال فترة الإصلاح، وهي تشمل تكاليف التشغيل العامة، والإمدادات والمواد، وشراء المعدات، والتجهيز الإلكتروني للبيانات، فضلاً عن بعض تكاليف الخدمات المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

الشكل الثالث: التكاليف الإدارية والتشغيلية لليونيدو ١٩٩٤-١٩٩٧

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



٣٩ - وانخفض عدد موظفي اليونيدو من ١٧٤ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إلى ٨١٢ في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وانخفضت نسبة موظفي فئة الخدمات العامة إلى موظفي الفئة الفنية من ١,٤ في ١٩٩٣-١٩٩٢ إلى ١,٢ حالياً. وتم تبسيط العمليات الإدارية بصورة كبيرة. وأدخلت مبادئ وإجراءات إدارية جديدة بهدف الإسراع بعملية صنع القرار وزيادة التمكين، والمساءلة، والشفافية، والفعالية. كما أدخلت تغييرات ذات طابع ثقافي أوسع في مجالات تقييم أداء الموظفين وتنمية قدرات الموظفين وتدريبهم.

٤ - وقد مكنت هذه الإصلاحات اليونيدو من الإبقاء على خدماتها الرئيسية رغم إعلان الولايات المتحدة الأمريكية لانسحابها من المنظمة وعدم دفعها للاشتراكات المقررة عليها للعامين الآخرين. وبرغم العجز المالي في الميزانية الذي بلغت نسبته الكلية ٢٥ في المائة، فلم يطرأ أي تخفيض على القدرة على تنفيذ الخدمات الجوهرية الرئيسية. بل تمكنت اليونيدو، رغم تلك الظروف المتآمرة، من الاستمرار في تنفيذها للتعاون التقني، بل وزيادتها بنسبة ٧ في المائة ليصل بذلك في ١٩٩٥ إلى ١٠٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

خامساً - خدمات اليونيدو

٤١ - قامت اليونيدو، من خلال عملية ترجمة الأهداف الرئيسية للتنمية إلى برامج وأنشطة ذات أولوية بتحديد سبعة موضوعات ذات أولوية. ويطلب تنفيذ البرامج الواردة تحت كل أولوية، حسب الوصف الوارد/..

أدناء، مدخلات متعددة التخصصات من كافة جهات المنظمة، تجمع بين الدراسة الفنية على المستوى القطاعي الفرعى والدراسة الفنية الوظيفية. وتشترك الموضوعات السبعة ذات الأولوية جميعاً في احتواها على أنشطة ترمي إلى تعزيز تنمية الموارد البشرية، وإشراك المرأة في التنمية الصناعية، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

ألف - الاستراتيجيات والسياسات وبناء المؤسسات من أجل التكامل الاقتصادي العالمي

٤٢ - يشهد العالم منذ أكثر من عقد من الزمن عملية عولمة. فتحرير البيئات التجارية الدولية والوطنية، ونمو الاستثمار المباشر الأجنبي، والتغير التكنولوجي المتزامن والسريع، وظهور أشكال جديدة من التعاون بين الشركات أسهمت جميعاً في إيجاد نظام دولي للإنتاج يتسم بالتكامل المتزايد. وأدت عملية العولمة تلك إلى خلق تحديات هامة لجزء كبير من العالم النامي. ومن الواضح بالفعل أن تأثير العولمة يختلف بصورة كبيرة من منطقة لأخرى ومن بلد لآخر. وقد يكون من الإنصاف القول بأن التوزيع الدولي للضرر يعكس إلى حد بعيد القدرة على المشاركة الفعالة في عملية العولمة. وفي أعقاب اتفاقيات جولة أوروغواي، وفي سياق سائر خطط التكامل الاقتصادي دون الإقليمية، تزداد حاجة البلدان النامية إلى خدمات اليونيدو فيما يتصل ببناء القدرات وإسداء المشورة في مجال وضع السياسات وذلك دعماً للجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل خلق بيئة تعكّنها من النمو الصناعي المستدام والمنافسة على الصعيد الدولي.

باء - البيئة والطاقة

٤٣ - تعطي اليونيدو أولوية لتناول قضايا البيئة الناشئة عن التنمية الصناعية، مع التركيز بصورة خاصة على الإجراءات الوقائية بدلاً من الإجراءات التصحيحية. وتشمل خدمات اليونيدو الرئيسية في ذلك المجال بناء القدرات دعماً للاستراتيجيات الوطنية للتنمية الصناعية المستدامة بيئياً؛ وتنفيذ اتفاقيات والاتفاقات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، ولا سيما بروتوكول مونتريال؛ وإقامة مراكز وطنية للإنتاج الأنظيف، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتعزيز التكنولوجيات النظيفة في مختلف القطاعات الصناعية الفرعية ونقلها؛ وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في العمليات الصناعية.

جيم - المشاريع الصغيرة والمتوسطة

٤٤ - إذ تدرك اليونيدو الدور الحيوي الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة كأدوات للتنمية الصناعية، فإنها تركز على تعزيز تلك المشاريع، التي تمثل غالبية الشركات الصناعية في معظم البلدان النامية، وبوصفها المجموعة المستهدفة الرئيسية لخدماتها. ويستطيع ذلك إسداء المشورة فيما يتصل بالسياسات وتقديم الدعم المؤسسي بغية تعزيز تلك المشاريع في إطار شامل لتنمية القطاع الخاص وزيادة التوجه إلى

نظام السوق، كما أنه يعني إيلاً، تلك المشاريع تركيزاً شديداً في برنامج اليونيدو لتشجيع الاستثمار. ويجري تحفيز عمل تلك المشاريع عن طريق إقامة شبكات فيما بينها ومع المشاريع الأكبر على حد سواء من خلال خطط التعاقد الفرعية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وكذلك من خلال دعم تنظيم تلك المشاريع لنفسها في تجمعات قطاعية.

دال - الابتكار والإنتاجية النوعية من أجل القدرة على المنافسة الدولية

٤٤ - فرضت عولمة التجارة والإنتاج الصناعي مطالب تنافسية جديدة على الشركات والمؤسسات في البلدان النامية. وبدأت العوامل التي تحكم في القدرة على المنافسة تشمل بصورة متزايدة القدرة على تحديد مصدر الشراء، والتوزيع، والعمل في شبكات على المستوى الدولي؛ ومرودة عمليات التصميم والإنتاج والتصريف التجاري بالكامل ووتيرتها؛ والقدرة على بلوغ مستويات عالية من جودة الإنتاج وعلى الاستخدام الكفء للمدخلات في الإنتاج. وينبغي للبلدان النامية أيضاً أن تقوم بتنفيذ أنظمة لدعم القدرة على المنافسة في مجال الصناعة مشابهة لتلك الأنظمة التي تتبناها معظم البلدان متقدمة النمو، إن لم تكن جميعها. ويفطي مثل هذا الدعم الخدمات التي تقدمها المؤسسات المتخصصة في إدارة التكنولوجيا، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، والبحث والتطوير، وتنمية الموارد البشرية؛ ونظم المعلومات والبيانات؛ وتمويل رأس مال المشاريع؛ وأنظمة المقاييس والموازين؛ وأنظمة الاختبار والتوجيه القياسي؛ والاستشارات الإدارية والهندسية. وتُدعى اليونيدو بصفة متزايدة لتقديم الخدمات المتخصصة للمؤسسات الصناعية العاملة مع القطاع الخاص فيما يتعلق تحديداً بالبحث والتطوير في مجال الصناعة، وتحسين النوعية المستمرة، والوفاء بشروط المصادقة على مطابقة المعايير الدولية (مثل ISO 9000). ويُستكمل الدعم على الصعيد المؤسسي بالمساعدة التي تقدم إلى مجموعات من المشاريع في مجال تحسين عملياتها وإعادة هيكلتها، وذلك غالباً عن طريق الجمعيات الصناعية.

هاء - تعزيز المعلومات والاستثمار والتكنولوجيا في الميدان الصناعي

٤٥ - تتطلب الصناعات في البلدان النامية القدرة على الوصول إلى أحدث المعلومات في مجالات مختلفة، بما في ذلك التكنولوجيات، مثل معدات الحد من التلوث، وفرص الاستثمار واتجاهات السوق. وبصفة خاصة، كثيراً ما تحتاج الشركات إلى الدعم عند دخولها في ترتيبات تتصل بنقل التكنولوجيا والمشاريع المشتركة. وتركز اليونيدو، في برامجها ذات الصلة بتشجيع الاستثمار والتكنولوجيا، على تلك البلدان النامية - والمناطق المحرومة من الإمكانيات داخل البلدان النامية - التي لم تدخل بعد في عداد المستفيدين الرئيسيين من تدفقات الاستثمار والتكنولوجيا العالمية. وتتوفر اليونيدو الدعم على مستوى السياسات، والمؤسسات والمشروعات بغية مساعدة البلدان النامية في ذلك المجال. ويوجد تحت تصرف اليونيدو عدد من مصارف البيانات الإحصائية والمعلومات الصناعية فائقة التخصص التي تتمتع بتفخطية عالمية. وتقوم أنشطة المنظمة في مجال تشجيع الاستثمار على أساس شبكة من مكاتب خدمات تشجيع الاستثمار توجد عادة في البلدان متقدمة النمو، وإن بدأ تواجدها يتزايد في البلدان النامية أيضاً، وهي تعمل مباشرة مع القطاع الصناعي ...

الخاص. وفضلاً عن ذلك، توفر اليونيدو أيضاً التدريب المتخصص وخدمات بناء القدرات في مجال إعداد مشاريع الاستثمار القابلة للتمويل مصرفياً ودراسات الجدوا.

واو - التنمية الصناعية الريفية

٤٧ - إن التنمية الصناعية الريفية المستدامة هي مفتاح التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الشاملة في معظم البلدان النامية، نظراً لأن غالبية السكان ما زالوا يعيشون في مناطق ريفية ويعتمدون اقتصادياً بصورة كبيرة على الأنشطة الإنتاجية القائمة على الزراعة. ومن شأن تنمية الصناعة في الريف أن تسهل من التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية المنصفة. وتقدم اليونيدو الدعم من أجل تحقيق إمكانات التنمية الصناعية في المناطق المحرومة داخل البلدان النامية وكذلك في المناطق الريفية، ولا سيما في مجال التجهيز الصناعي للموارد الزراعية مثل الأغذية والجلود والخشب والألياف الطبيعية. ويستكمل هذا الدعم بما يقدم من دعم لصناعات مواد البناء، ولا سيما ما يتصل منها بالإسكان منخفض التكاليف في المناطق الريفية.

ذاي - أفريقيا وأقل البلدان نمواً: إقامة الصلات بين الصناعة والزراعة

٤٨ - رغم اهتمام اليونيدو بالاحتياجات الإنمائية الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً في إطار كل من الأولويات الست الآتية الذكر، فإن الموضوع السابع ذا الأولوية يولي اهتماماً خاصاً لأفريقيا وأقل البلدان نمواً. فننظراً لسيطرة الزراعة على اقتصادات تلك البلدان وللصلات المتعددة بين الزراعة والصناعة، تهدف هذه الأولوية إلى دعم تكوين القدرات الإنتاجية المستدامة اللازمة لإنعاش الصناعة الأفريقية. وتتناول اليونيدو في هذا الصدد دورين بارزين من أدوار الصناعة: (أ) في مجال تجهيز المنتجات الزراعية و (ب) في مجال توفير المدخلات التي تتمد من الأدوات والمعدات الزراعية إلى الأسمدة والمبادرات الحشرية، بقصد زيادة الإنتاجية الزراعية.

سادساً - المُسَاهِّمة في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة

ألف - مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية

٤٩ - بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في ١٩٩٢ (٢١) واعتماد جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقيات ذات الصلة، أقر المجتمع الدولي تعبيراً شاملًا عن سياسة دولية بشأن الحاجة إلى التوصل إلى أنمط مستدامة للتنمية. وجدول أعمال القرن ٢١ ينص بجلاءً على أن التصنيع هو شرط أساسي مسبق لبلوغ التنمية المستدامة. ولجدول أعمال القرن ٢١ آثار عميقه على التصنيع والسياسة الصناعية في البلدان النامية.

٥٠ - وقد شاركت اليونيدو خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ في عملية الاستعراض الخاصة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وشاركت كذلك في الأعمال التحضيرية للدورتين الثانية والثالثة للجنة التنمية المستدامة ومداولاتها وفي آليات التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة المساعدة للجنة التنمية المستدامة. وقد تمكنت اليونيدو، عن طريق مشاركتها في عملية الاستعراض الخاصة بجدول أعمال القرن ٢١ من تحديد دورها فيما يتعلق بجوانب معينة من تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإرساء أساس لعمل مشترك مع سائر الوكالات في المبادرات التي يكون فيها للمسائل المتعلقة بالصناعة دور أساسي في تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١.

٥١ - وركزت اليونيدو أثناء عام ١٩٩٥ على موضوعين، الأول هو الفصل ١٦ من جدول أعمال القرن ٢١ "الإدارة السليمة بيئياً للتكنولوجيا الحيوية". وقد اختيرت اليونيدو لإدارة المهام المتعلقة بذلك الموضوع على نطاق المنظومة. وتولت إعداد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي قدم إلى الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة (١١ - ٢٨ ديسمبر/أبريل ١٩٩٥). أما مجال التركيز الثاني فكان الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ "نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والتعاون وبناء القدرات". وبخصوص ذلك الفصل، قامت اليونيدو، بالتعاون مع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتنظيم اجتماع مائدة مستديرة حول نقل التكنولوجيات والتعاون وبناء القدرات من أجل التنمية المستدامة عقد في فيينا من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥. وشكلت مداولات ذلك الاجتماع مساهمة كبرى في تقرير الأمين العام بشأن الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١، وفي صوغ برنامج عمل اعتمدته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة. وفي ١٩٩٥،نظمت اليونيدو كذلك منتدى للمنظمات غير الحكومية حول الإنتاج الصناعي لأنظف.

٥٢ - خلال عام ١٩٩٦، عملت المنظمة في ثلاثة مسارات هي:

(أ) متابعة استنتاجات الدورة الثالثة للجنة بشأن الفصل ١٦ من جدول أعمال القرن ٢١، وذلك بعقد اجتماع مائدة مستديرة حول الإدارة المأمونة للتكنولوجيا الاحيائية. وقد أشرك ذلك الاجتماع المنظمات الدولية والصناعة والمنظمات غير الحكومية في تقييم المبادرات التي سبق اتخاذها، وتقدير ما يلزم اتخاذه من مبادرات إضافية بشأن السياسات، وتحديد التغيرات والدعم اللازم لبناء القدرات وإتاحة المعلومات حتى تتمكن البلدان النامية من إدارة تطبيقات التكنولوجيات الاحيائية على نحو سليم بيئياً

(ب) متابعة الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ باتخاذ مبادرات مشتركة بين الوكالات بشأن بناء القدرات اللازمة لنقل تكنولوجيات سليمة بيئياً. وسوف تستخدم هذه المبادرة شبكة اليونيدو لمراكل الإنتاج لأنظف الوطنية كأساس لتنمية قدرات البلدان المتقدمة على استيعاب ونشر المعلومات عن البيئة والتكنولوجيات ذات الصلة بالطاقة، وتنوع أنشطتها بدخول مجالات مثل الأمان الكيميائي وصحة العمال:

(ج) التحضير للدورة الرابعة للجنة بتقديم مساهمات ذات شأن في استعراضها للمسائل الناشئة عن الفصل ٣٤، "نقل التكنولوجيات السليمة ببيئها والتعاون وبناء القدرات"; والفصل ٩، "حماية الغلاف الجوي"; ومسألة بيئة التجارة والتنمية المستدامة في إطار الفصل ٢، "التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة في البلدان النامية والسياسات المحلية ذات الصلة"; والفصل الثالث، "مكافحة الفقر". وستشارك اليونيدو أيضاً في أعمال الفريق الدولي الحكومي المعنى بالغابات الذي أنشأته اللجنة في دورتها الثالثة.

٥٣ - وعلى الصعيد الوطني، تقوم اليونيدو بدعم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بطرق عدّة. فهي أولاً تساعد البلدان على تحديد المبادرات العملية اللازمة لتنفيذ العناصر المتصلة بالصناعة في جدول أعمال القرن ٢١ الوطنية الموضوعة بالفعل. والصين هي أكثر الحالات تقدماً، حيث اشتركت اليونيدو مع الحكومة في صوغ ١٦ مشروعًا دعماً لتنفيذ جدول الأعمال الوطني للقرن ٢١^(٢١). وتتناول المشاريع مجالات بناء القدرات اللازمة للتنمية المستدامة، والإنتاج الأنظف وحماية البيئة، والطاقة النظيفة والنقل، ومكافحة التلوث.

٥٤ - وثمة نهج ثانٍ لتنفيذ جداول الأعمال الوطنية للقرن ٢١ هو دعم اليونيدو لعملية صوغ وتنفيذ استراتيجيات التنمية الصناعية المستدامة ببيئها. وشاركت اليونيدو في هذا العمل في مدغشقر والمغرب وموزامبيق ونيبال. وتستهدف استراتيجيات التنمية الصناعية المستدامة ببيئها بناء قدرات في البلدان المتقدمة تمكّن الحكومات والصناعة وقطاعات المجتمع المدني من وضع أهداف وخطط عمل بيئية، واستحداث أدوات سياساتية لدعم أهداف تلك الخطط، واتخاذ تدابير مناسبة للرصد والتّنفيذ من أجل تحقيق تلك الأهداف. وعن طريق مثل هذه النّسوج، تسعى اليونيدو إلى دعم البلدان النامية في إدراج الاعتبارات البيئية في أنشطتها وسياساتها الصناعية.

٥٥ - غير أن دعم اليونيدو لاستراتيجيات التنمية المستدامة لا يقتصر على الخطط الوطنية الإجمالية. فثمة نهج مبتكّر، هو خطة إدارة النوعية البيئية على نطاق المنطقة بالكامل، يسعى إلى بناء القدرات وتحديد استراتيجيات التنمية الصناعية المستدامة ببيئها على مستوى المناطق أو البلديات أو الأحياء. وأهداف هذه الخطة هي تحليل أثر الأنشطة الإنتاجية على وجه التحديد في جميع المنظومات البيئية في رقعة جغرافية معينة، وتقدير القدرة الاستيعابية لتلك المنظومات. وبالاستناد إلى هذين التقنيتين التقنيتين وضع مجموعة من الأولويات وخطط العمل البيئية من أجل تحسين نوعية البيئة وتقليل الأثر البيئي الضار بموارد الهواء والمياه والأرض. وتعيين خطط العمل المنبثقة عن ذلك أدوار الحكومات المحلية والصناعة وأفراد المجتمع المدني في تحقيق الأهداف البيئية الموضوعة. وتدعم اليونيدو حالياً تخطيط إدارة النوعية البيئية على نطاق المنطقة في دايهاد بالهند، وفي منطقة بيليشيك بتركيا. ورهناً بالنتائج المحرزة في تنفيذ إدارة النوعية البيئية على نطاق المنطقة، يمكن أن تشكل الخطة عنصراً تنفيذياً قيّماً في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

٥٦ - وفي جميع الأعمال المسلط بها على الصعيد الوطني، تتبع اليونيدو مبدأين - الأول هو مشاركة الحكومات والصناعة والمنظمات غير الحكومية فيها بقدر كبير من أجل ضمان الملكية الوطنية لاستراتيجيات التنمية الصناعية المستدامة بيئياً. والثاني هو أن بناء القدرات الوطنية يمثل عنصراً رئيسياً في مثل هذه البرامج.

بأء - مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

٥٧ - قدمت اليونيدو ورقة موقف في مؤتمر القمة بعنوان "التقدم الاجتماعي من خلال التنمية الصناعية"، ذهبت إلى أن إنجاز إنجازات دائمة فيما يتصل بالتخفيض من حدة الفقر والقضاء عليه ينبغي أن يقوم في معظم البلدان على أساس من التنمية الصناعية طويلة الأجل. فالتنمية الصناعية ترفع الدخول، وتتوفر فرص العمل والموارد المطلوبة للاستثمار في التنمية الاجتماعية. وقد أحدث التصنيع، منذ الثورة الصناعية، تغيرات جوهرية ومستمرة في هيكل المجتمع وطبيعته، الأمر الذي يتبع فرضاً عديداً، ولا سيما في مجال توفير فرص العمل وإدرار الدخل، بيد أنه يؤدي أيضاً إلى نشوء تحديات صعبة.

٥٨ - وتشمل برامج اليونيدو ذات الصلة المباشرة بالبعد الاجتماعي للتنمية تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والفردية؛ وإشراك المرأة في التنمية الصناعية؛ وحماية احتياجات الإنسان ورفاهيته من خلال صناعة الرعاية الصحية وتخفيض الضرر الواقع على البيئة أو الحد منه؛ والتنمية الصناعية المتسمة بالتوازن الإقليمي؛ والبرامج الصناعية لما بعد الطوارئ؛ والصناعات القائمة على الزراعة أو المتصلة بها (انظر أيضاً الجدول ١).

٥٩ - وعقب مؤتمر القمة، شاركت اليونيدو مشاركة فعالة في اجتماعات فرق العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالعملة وسبل العيش المستدامة. وفي سياق أعمال فرق العمل تلك، وبالتعاون مع سائر الوكالات الممثلة فيها، ستقوم اليونيدو بدور الوكالة الرائدة في عمل تقييم مفصل للصلات بين الصناعة والتنمية الاجتماعية في بعض البلدان المختارة.

جيم - المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة

٦٠ - انتخب تركيز اليونيدو في المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة على الصلات بين التنمية الصناعية والاجتماعية، وكذلك على دور اليونيدو في زيادة الوعي بالكيفية التي تتأثر بها مشاركة المرأة في الصناعة بعلومة الانتاج والتجارة، وكيفية تحسين الحالة الجارية. وقدمت دراسات تجريبية حول مشاركة المرأة في التصنيع.

٦١ - ونظمت اليونيدو كذلك في المؤتمر ندوة حول المرأة والصناعة تمت فيها مناقشة موضوع "التغيير الصناعي العالمي، والمرأة والتقدم الاجتماعي - الاقتصادي". وشجع العديد من الحكومات والمنظمات غير

.../..

الحكومية اليونيدو على متابعة عملها في مجال إشراك المرأة في الصناعة عن طريق توفير المنظور اللازم لمشاركة الجنسين في جميع نواحي التنمية الصناعية ذات الصلة، مثل اكتساب المهارات، وتعزيز الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، واستراتيجيات العمالة، وسبل الوصول إلى التمويل.

٦٢ - وقامت اليونيدو، على أساس منهج العمل الذي أقره المؤتمر^(٤) والتوصيات التي وجهت إلى اليونيدو على وجه التحديد في مختلف المجتمعات الندوة، بتحديد جدول أعمال من ثلاث نقاط تتولى اليونيدو متابعتها: (أ) تعزيز السياسات والاستراتيجيات التي تحرص على مشاركة الجنسين و (ب) تنمية قدرة المرأة على تنظيم المشاريع وتنمية الموارد البشرية النسائية في مجال الصناعة و (ج) تدعيم مراكز المعلومات والاستثمار بغية تحسين الخدمات المقدمة إلى منظمات المشاريع. وقد تم بالفعل، بدعم مالي من ألمانيا، البدء في برنامج قوى الأثر من أجل تنمية قدرة المرأة على تنظيم المشاريع، توضع في إطاره ١٠ برامج وطنية يهدف كل منها إلى إزالة القيود التقنية والإدارية والمالية والمؤسسية والسياسية الرئيسية التي تؤثر على قدرة المرأة على تنظيم المشاريع.

دال - مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بالمستوطنات البشرية

٦٣ - اضطلعت اليونيدو، طوال ١٩٩٥، بأنشطة تحضيرية للمؤتمر، بما في ذلك تنظيم ملتقى دولي حول التصنيع والتنمية الحضرية، في فيينا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، واجتماع في لشبونة اشتربت اليونيدو في استضافته مع بلدية لشبونة، حول التنمية الصناعية الحضرية في المدن الأفريقية. وفضلاً عن ذلك، أسممت اليونيدو بمدخلات تتصل بالصناعة في إعلان برلين الذي تمت صياغته في مؤتمر مشترك عقد في آذار/مارس ١٩٩٦ بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وحكومة ألمانيا حول التنمية الحضرية المستدامة. ومتابعة لاجتماعها في طوكيو في نيسان/أبريل ١٩٩٦، أوصت الرابطة العالمية لكيريات العواصم بأن يستفيد أعضاؤها من الدراية الفنية الدولية، كذلك التي تتمتع بها اليونيدو، في دعم احتياجات الصناعة في المناطق الحضرية.

٦٤ - وقد لاحظ المؤتمر أن المدن هي التي تقع فيها معظم المرافق الصناعية، وهي التي يتأتى فيها للصناعات استخدام المطارات والموانئ والاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلاً عن توفر الأسواق الكبيرة لليد العاملة، والخدمات التجارية والمهنية، وغير ذلك من المدخلات. ومع التسليم بأن عملية عولمة الصناعة العالمية سوف تجري، بدرجة كبيرة، في المدن، فقد رأى في الوقت ذاته أن المناطق الحضرية تمثل بؤرة مت坦مية لل الفقر والتدحرج البيئي والبعض الاجتماعي في العالم. ومن المحتم أن تزداد تلك المشكلات حدة؛ إذ تشير التقديرات إلى أن صافي النمو السكاني في جميع أنحاء العالم سوف يحدث في المدن بعد عام ٢٠١٥. وقد أكد إعلان صدر أثناء المؤتمر عن اجتماع مائدة مستديرة للعمد على الحاجة الماسة لأن تتخذ التنمية الصناعية أشكالاً ملائمة لتلك التحديات.

٦٥ - وأكدت اليونيدو في المؤتمر على دورها في دعم المبادرات في مجال الاستثمار الصناعي وتوفير فرص العمل؛ ومنع التلوث؛ وإعادة تدوير المنتجات؛ ومعالجة المياه؛ وتحسين كفاءة الطاقة؛ وتوفير مواد البناء المناسبة والإسكان منخفض التكاليف؛ وبناء المؤسسات؛ والتدريب؛ ودعم الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم؛ وإسداء المشورة فيما يتصل بالسياسات. وتنشط اليونيدو في عدد من تلك المجالات، كما تعتمد أن تزيد من تطوير برامجها في بعض المجالات الأخرى، تماشياً مع القضايا المحددة التي أثيرت في جدول أعمال المؤهل^(٣). ويجري الآن استحداث نهج مبتكرة للوفاء بهذه الأغراض، مثل المبادرة التي تقدمت بها اليونيدو مؤخراً لإنشاء وكالة للتنمية الإقليمية في بيلاروس، والتي يجري الآن تنفيذها بتمويل من الجماعة الأوروبية. وسوف تعمل اليونيدو، في هذا الصدد، مع صانعي السياسات؛ ومخططين المدن والقائمين على إدارتها وأرباب الصناعة، والباحثين وفناوات المجتمع المحلي من أجل تعزيز انتاجية المدن وزيادة استدامة التنمية الحضرية وتحسين نوعية الحياة الحضرية.

٦٤ - متابعة المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة: برامج اليونيدو

٦٦ - اضطلعت اليونيدو، استجابة للتوصيات مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وخطط عملها، باستحداث عدد من البرامج المتكاملة قوية الأثر ترمي إلى تسخير الدراية الفنية متعددة التخصصات التي تتمتع بها اليونيدو لتناول أبرز قضايا التنمية الصناعية. وتبين مثل هذه البرامج نوع الخدمات التي شنتهض اليونيدو بتنفيذها في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧؛ إذ تجمع بين التحليل وإسداء المشورة فيما يتصل بالسياسات، وتشجيع التعاون التقني والاستثمار، ومن ثم فإنها تضع موضع التنفيذ في ميدان التنمية الصناعية ما لليونيدو ومن دراية فنية خاصة داخل منظومة الأمم المتحدة. وسوف يتولى البرنامج قوي الأثر المسماى "الشبكة العالمية لتشجيع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة التنافسية والابتكارية" مساعدة الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، الأمر الذي من شأنه أن يدعم بصورة مباشرة أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في مجال توفير فرص العمل. وسوف يجري كذلك القيام بأعمال أخرى تتماشى مع أهداف المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية وذلك في إطار برنامج قوي الأثر بعنوان "برنامج اليونيدو الخاص بالتنوعية: تطبيقه على قطاع تجهيز الأغذية في سبعة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى". وسوف يسمى البرنامج قوي الأثر المسماى "برنامج اليونيدو لمنظمات المشاريع" في إحراز أهداف هامة نص عليها في بكين أثناء المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة. وسيتم تناول أحد جوانب الحد من التلوث، وهو من الموضوعات الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، في إطار برنامج قوي الأثر بعنوان "استحداث تكنولوجيات جديدة للحد من التلوث الزئيفي على الصعيد العالمي". وقد لقيت تلك البرامج قوية الأثر اهتماماً عظيماً من جانب الأوساط الدولية المانحة التي تعهدت بتوفير قدر ملموس من التمويل لها.

٦٧ - وفضلاً عن مثل تلك المبادرات الخاصة، فقد كفلت اليونيدو في جميع برامج الدعم التي تضطلع بها أن تلقى التوصيات ونداءات العمل المتبقية عن المؤتمرات العالمية الأخيرة للأمم المتحدة المتابعة الفعالة بصورة مؤثرة. ويقدم الجدول (١) بياناً موجزاً عن كيفية تناول مختلف برامج اليونيدو للأعمال المدرجة على جداول أعمال المؤتمرات المختلفة.

الجدول ١ - الصلة بين برامج اليونيدو وأعمال متابعة المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة

| المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة | مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية | مؤتمر التنمية الاجتماعية | برامـج اليونـيدـو | جدول أعمال التعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية |
|---------------------------------------|---|--------------------------|-------------------|---|
| X | X | X | X | تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة تنمية الصناعة الريفية تنمية الموارد البشرية إشراك المرأة في التنمية الصناعية دعم صناعات تجهيز المنتجات الزراعية مواد البناء والإسكان منخفض التكاليف |
| X | X | X | X | استراتيجيات التنمية الصناعية المستدامة ببيئها مراكز الإنتاج الأنظف الوطنية تنمية الاتصالات والاتصاليات والبروتوكولات الدولية الالتزام بالمعايير والمقاييس البيئية في مجال الصناعة الدعم القطاعي الفرعي للتقنيات النظيفة |
| X | | X | X | الاستدامة البيئية الاستراتيجية الصناعية وإسـاءـ المـشـورـةـ فيما يـتـصلـ بـالـسـيـاسـاتـ عمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة معاً في شبكات وتشجيع التعاقد من الباطن والشراكات في مجال الصناعة تعزيز الدعم للمؤسسات والمنظمات بما في ذلك الجمعيات الصناعية إسـاءـ المـشـورـةـ حولـ استـرـاتـيجـيـاتـ التـحـولـ إـلـىـ القـطـاعـ الـخـاصـ وـ دـعـمـ تنـشـيـهـ هـاـ |
| X | X | X | X | القدرة على المنافسة بناء التدرارات في مجال نقل التكنولوجيا وإدارتها تحديث قطاعات الصناعة الفرعية الرئيسية وإعادة هيكلتها الصناعية محافظ تشجيع الاستثمار وخدمات المتابعة النظام العالمي لمكاتب خدمات تشجيع الاستثمار تشجيع التعاقد من الباطن والشراكات على الصعيد الدولي في مجال الصناعة معارض وأسواق التكنولوجيا: الشراكات بين المشاريع في مجال التكنولوجيا |

سابعا - الدور التنسيقي لليونيدو في منظومة الأمم المتحدة

٦٨ - تسعى اليونيدو، بوصفها الوكالة التي تضطلع بالتنسيق المركزي في مجال التنمية الصناعية ضمن منظومة الأمم المتحدة، إلى أن ترسم بدقة حدود تقسيم واضح للعمل بين المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالتنمية الصناعية. فمن الضروري تحديد أوجه التكامل بين الوكالات وتدعمها لضمان حسن استخدام الموارد المحدودة المتاحة للتعاون في مجال التنمية.

٦٩ - وبذلت اليونيدو ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) جهودا ذات شأن في ذلك الاتجاه. وقام الأمين العام للأونكتاد والمدير العام لليونيدو بتوقيع بيان رسمي مشترك في نيسان/أبريل ١٩٩٦ يوجز مجالات دعم التعاون وتدابيره المحددة من أجل تجنب التداخل وتشجيع تأثير التعاون. ومن الأمثلة الملموسة للتعاون القائم بين الأونكتاد واليونيدو إنشاء الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وسوف تتمكن هذه الرابطة، من خلال الأونكتاد، من الوصول إلى ثروة من الخبرة البحثية والمبادرات التوجيهية للسياسات، بينما ستسمى اليونيدو بتقديم المهارات العملية في مجال تشجيع مشاريع الاستثمار وفي تعزيز المؤسسات الاستثمارية. وقد تم الاجتماع السنوي الأول بين الرئيسيين التنفيذيين لليونيدو والأونكتاد في تموز/ يوليه ١٩٩٦ في مقر اليونيدو بغيانا. واتفق الاجتماع على اتباع نهج تدريجي للتعاون يكون التركيز فيه على المشروعات التجريبية الرائدة المتصلة بتشجيع الاستثمار في بعض البلدان الأفريقية المختارة.

٧٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وقع المديران العامان لليونيدو ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مذكرة بشأن نواحي التعاون بين الوكالتين الذي يرد كمثال عليه ما نهضت به اليونيدو من تعاون مع اليونسكو في برنامج للشراكة بين الصناعة والجامعة يرمي إلى التقريب بين العاملين في المجال الأكاديمي ومجال الصناعة. وفي تموز/ يوليه ١٩٩٦، اشتركت اليونيدو مع اليونسكو في تنظيم المؤتمر العالمي لمعلمي الهندسة وقادة الصناعة. وعلى نحو مماثل، شرعت اليونيدو مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في صياغة عدد من مشاريع الصناعات الزراعية المتصلة بالأمن الغذائي في أفريقيا، تشتهر كان معا في تعبئة الأموال اللازمة لها وتنفيذها. ووقعتا اليونيدو أيضا اتفاقا مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من أجل توسيع نطاق التعاون المستمر بينهما فيما يتصل بتنوع المحاصيل من خلال مشاريع الصناعات الغذائية.

٧١ - وتم التوقيع في شباط/فبراير ١٩٩٦ على مذكرة تفاهم بين اليونيدو ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، أنشأت اتفاقا نموذجيا بشأن الخدمات التي تقدمها اليونيدو فيما يتعلق بمشاريع التعاون التقني المملولة بقروض من المصرف. وهذا الاتفاق النموذجي هو أول اتفاق من نوعه يعقد بين اليونيدو ومؤسسة دولية للتمويل الإنمائي، ومن المتوقع إبرام اتفاقات مماثلة مع مؤسسات أخرى من هذا القبيل.

٧٢ - وأحرز كذلك تقدم ملموس في ميدان التعاون بين اليونيدو والبنك الدولي في عدد من المجالات. ففي أوائل ١٩٩٦، اتفقت اليونيدو مع البنك الدولي على أن ينصب التعاون بينهما على أربعة مجالات محددة:

(أ) التحول إلى القطاع الخاص وإعادة هيكلة المشاريع الصناعية، بما في ذلك تقييم احتمال إنشاء شبكة إفريقية للتحول إلى القطاع الخاص تشتهر فيها اليونيدو مع البنك الدولي؛

(ب) النوعية والمعايير في ميدان الصناعة؛

(ج) قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التنافس واحتاجيتها؛

(د) تصميم خطط البناء/التشغيل/النقل وتنفيذها في البلدان النامية.

٧٣ - وعلى الصعيد التشغيلي، تقوم اليونيدو بتنفيذ عناصر التعاون التقني لمشاريع تمويلها قروض البنك الدولي واحتياطاته. وتغطي تلك المشاريع مجموعة متنوعة من القضايا، تشمل، استراتيجيات التنمية الصناعية المستدامة بيئياً (في مدغشقر)، وتنمية الموارد البشرية (في الطلبين)، والتحول إلى القطاع الخاص (في السودان)، والإصلاح والصيانة في ميدان الصناعة (في مدغشقر)، وبناء القدرات المؤسسية (في الهند).

٧٤ - وفي مجال تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، يتعاون معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي مع اليونيدو في توفير التدريب لمن يحتلوا مناصب الإدارة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بصفة رئيسية. وقد ثال هذا البرنامج المشترك بين معهد التنمية الاقتصادية واليونيدو استحسان المشاركين فيه ويتوقع له أن يؤدي إلى تزايد عدد الأنشطة المشتركة.

٧٥ - وقامت اليونيدو كذلك بالتعاون مع البنك الدولي في إعداد دليل البنك عن منع التلوث الصناعي والحد منه، بناءً على الوثائق التي أعدتها اليونيدو عن المعلومات التقنية الخاصة بكل قطاع.

٧٦ - وتنهض اليونيدو بإشراك سائر الوكالات المتخصصة، فضلاً عن اللجان الإقليمية، في تنفيذ برامج الدعم الإقليمي المنتشرة عن الإعلانات التي اعتمدتها المجتمعات الوزارية الأخيرة، وبخاصة الاجتماع الإقليمي لوزراء الصناعة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في نيودلهي، بالهند) والاجتماع الإقليمي لوزراء الصناعة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي (المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في مونتيفيديو، أوروغواي).

٧٧ - واقتربت اليونيدو تحالفاً من أجل تصنيع إفريقيا وأعدت مخططه ليكون مكملاً للمبادرة الخاصة بأفريقيا داخل منظومة الأمم المتحدة من الناحية المتصلة بالصناعة. وسوف يستهل هذا التحالف رسمياً

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ إثر المشاورات المكثفة التي ستجري مع جهات منها منظمة الوحدة الأفريقية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة، وسوف يكون الموضوع الرئيسي للتحالف هو إقامة الصلات بين الصناعة والزراعة، ومن المتوقع قيام تعاون وثيق مع عدد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة.

٧٨ - وتعكف اليونيدو كذلك على استحداث مفاهيم جديدة لدعم أقل البلدان نموا وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار المبادرات التي قامت بها مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة الـ ١٥ من أجل تدعيم روابط الاستثمار والتجارة في مجال الصناعة بين البلدان النامية ذات المستويات المتفاوتة من التنمية.

٧٩ - وعلى مستوى المشاريع، يجري التعاون بين اليونيدو وسائر منظمات الأمم المتحدة، في جملة أمور، في الحالات التالية:

(أ) قامت اليونيدو باستحداث برنامج بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من أجل مساعدة صناعة تجحيز الحبوب في البوسنة والهرسك، مع التركيز بشكل خاص على الجوانب المتعلقة بنوعية الأغذية؛

(ب) تجري بحوث عملية الوجهة بالاشتراك مع الأونكتاد بغرض تدبير وقع اتفاقات جولة مفاوضات أوروغواي على البلدان النامية؛

(ج) شرعت اليونيدو بالاشتراك مع الفاو - وكذلك بالاشتراك المتوقع في المستقبل مع مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والفات - في وضع برامج متكاملة خاصة بصنع المنتجات الخشبية المستدام في إيكوادور وغانا ونيكاراغوا. وسوف تؤدي مشاريع التعاون التقني الكاملة الناشئة عن تلك المبادرة إلى إشراك الفاو في أنشطة إدارة الأحراج وإشراك اليونيدو في أنشطة تجهيز الأخشاب؛

(د) اليونيدو مشتركة في سيراليون كمتعاقد من الباطن في مشروع أوسع نطاقاً تابع لمركز التجارة الدولية يتعلق بتنمية الاستثمار وال الصادرات، حيث تتولى اليونيدو عنصر تشجيع الاستثمار؛

(ه) أصبحت اليونيدو عضواً في مبادرة الأمم المتحدة للقاولات للأطفال، التي تضم منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي واليوندب واليونيسيف ومؤسسة روكلفر كأعضاء مؤسسين. وسوف تعقد اليونيدو سلسلة من حلقات العمل في عام ١٩٩٦، بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية وبتمويل من اليوندب، حول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مسائل الصحة المتعلقة بالصناعة مع التركيز على إنتاج الطعوم وضمان الجودة ومراقبتها.

(و) انضمت اليونيدو مع الفاو ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى عضوية البرنامج المشترك بين المنظمات المعنى بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، الذي طلب منه المحفل الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية إعداد قائمة حصرية بالأدلة المتعلقة بالسلامة الكيميائية. واليونيدو مشتركة على نحو فعال في هذه الأعمال، ولها حافظة تضم ٢٠ مشروعًا يجري تنفيذها في ذلك الميدان:

(ز) وفي ميدان توفير المدخلات الصناعية في البرامج الصحية، تعاون اليونيدو كذلك مع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي واليونيسف في تقديم مساعدة إلى الصين في برنامجها الرامي إلى مكافحة اختلالات نقص اليود والقضاء عليها؛

(ح) اليونيدو مسؤولة عن الاضطلاع بإدارة مشاريع التصميم الهندسي، في إطار مشروع أوسع نطاقا للتعاون التقني تنفذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن استحداث عملية متطرفة لتنظيف غازات المداخن في بولندا.

- وأخيراً، وكجزء من جهودها الرامية إلى زيادة تركيز أعمالها، أنهت اليونيدو بعض أنشطتها التي يعتبر أن الوكالات الأخرى تتمتع فيها بميزة نسبية، مثل أنظمة الرصد البيئي واسعة النطاق، والتشريع البيئي (وهي مجالات أوثق اتصالاً بأعمال المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على التوالي)، وقوانين الاستثمار وتشريعاته (نظرًا لاشراك البنك الدولي والأونكتاد بصورة قوية في هذا المجال).

السهو اشوى

(١) "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢"، المجلد الأول، "القرارات التي اعتمدتها المؤتمر" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتحصيّب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) "تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥" (A/CONF.177/20)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

^(٣) "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل ٢)، اسطنبول، ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢" (A/CONF.165/14)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.